

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

مارس 2017

ملخص تنفيذي

تضمن هذا التقرير ثلاث محاور. اهتم المحور الأول، بالتطورات الاقتصادية المحلية. وشملت هذه التطورات سلوك أسعار صرف أهم العملات الدولية (الدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الإسترليني) مقابل الدينار الكويتي. حيث شهد سعر صرف الدولار مقابل الدينار تراجعاً طفيفاً خلال شهر مارس حيث وصل إلى 304.75 فلساً بحلول نهاية الشهر، أي بانخفاض 2.0% مع بداية الشهر. أما فيما يخص سعر صرف اليورو مقابل الدينار فقد شهد ارتفاعاً مع نهاية شهر مارس بحيث وصل إلى 327.65 فلساً، أي بنسبة ارتفاع وصلت 1.6% مقارنة مع بداية الشهر. وبقدر تعلق الأمر بسعر صرف الجنيه مقابل الدينار فقد وصل نهاية الشهر إلى 379.05 فلساً أي بنسبة ارتفاع 0.3% مقارنة مع بداية الشهر.

وتطرقت التطورات المحلية أيضاً إلى آخر مستجدات سوق الكويت للأوراق المالية، حيث سجّل المؤشر السعري للسوق ارتفاعاً خلال شهر مارس بنسبة 3.6%. مع انخفاض المؤشر الوزني بنسبة 2.5%، وكذلك انخفاض مؤشر كويت 15 بنسبة 3.1%. وشهد سوق الكويت للأوراق المالية العديد من التطورات منها عمليات جني أرباح وضغوطات بيع على الأسهم الصغيرة، وانعكاسات النجاح في الإصدار الأول للسندات الحكومية في الأسواق العالمية، وإتمام صفقات بيع أسهم شركة الاتصالات المتنقلة. بالإضافة إلى التطورات الخاصة بإعادة ضخ سيولة التخارج من أمريكا بعد إتمام صفقة استحواذ أدبيتو الإماراتية عليها في السوق.

كما تضمنت التطورات المحلية قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بربع نقطة مئوية (من 2.50% إلى 2.75%) بدءاً من 16 مارس الماضي. كما قام البنك المركزي بإصدار عدة سندات منها في 1 مارس بقيمة 100 مليون دينار بأجل سنتين، وبعائد 1.625%. كما أصدر البنك في 7 مارس سندات وتورق بقيمة 220 مليون دينار لأجل ثلاثة أشهر وبعائد 1.25%. بالإضافة إلى إصدار سندات أخرى خلال شهر مارس.

أما فيما يخص التطورات النقدية والمصرفية، فقد انخفض عرض النقد، بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة 0.78% في شهر يناير 2017 مقارنة بشهر ديسمبر 2016، بحيث وصل العرض إلى 35.33 مليار دينار. مع انخفاض ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.74%، وارتفاع ودائع العملات الأجنبية بنسبة 1.05% خلال نفس الفترة. وشهدت أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين اتجاهاً نحو الانخفاض، وكذلك الأمر بالنسبة للائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، ونفس الشيء بالنسبة للقروض الشخصية، خلال يناير 2017 مقارنة بديسمبر 2016. وشهدت أسعار الفائدة على الودائع لأجل للدينار الكويتي ارتفاعاً بنسبة 14.5% لأجل شهر، وبنسبة 10.5% لأجل ثلاثة أشهر، وبنسبة 7.8% لأجل ستة أشهر، وبنسبة 5.4% لأجل 12 شهراً.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد انخفض هذا المعدل، ممثلاً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى 144.2 في شهر فبراير 2017 (2007 = 100). ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى انخفاض أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات، في حين ارتفعت أسعار مجموعة السجائر والتبغ، والكساء والملبوسات، والخدمات المتنوعة. مع استقرار أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والمجموعة الصحية، ومجموعة النقل، ومجموعة الاتصالات، والخدمات الترفيهية والثقافية، والخدمات التعليمية، والمطاعم والفنادق. مع أهمية الإشارة إلى استقرار معدل التضخم الخاص بمكوّن النقل والمواصلات وذلك بالشهر الخامس على التوالي (والذي يتضمن أسعار البنزين).

وشهدت التطورات النفطية تطورات إيجابية حيث استرد سعر النفط الخام بعض خسائره السابقة في فبراير، وذلك خلال الأيام الأولى من مارس. بعدما تسببت تصريحات رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي من انخفاض حادّ في سعر صرف الدولار وارتفاع خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.6%. ومن ناحية أخرى شهد عدد منصات التنقيب الأمريكية النشطة ارتفاعاً ليصل إلى 609 منصة، مع مخاوف في أن تلعب مستويات مخزونات النفط القياسية الأمريكية دوراً في تحييد جهود منظمة أوبك لإعادة الاستقرار لسوق النفط. كما شهدت التطورات النفطية تطوراً آخراً من حيث تراجع أسعار النفط في الأسبوع الثاني من شهر مارس بسبب ارتفاع المخزون الأمريكي وزيادة إنتاج النفط الصخري، وارتفاع تخمة الإمدادات العالمية. في حين شهد الأسبوع الثالث انخفاضاً بنفط خام القياس الأمريكي غرب تكساس ليصل إلى أدنى مستوياته خلال عدة أشهر. في

حين شهد الأسبوع الماضي انخفاضاً في مخزونات النفط الخام بمستوى أقل من المتوقع مما دفع أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها الجديدة خلال ثلاثة أشهر. كما شهد النفط الأمريكي بالمنطقة الحمراء استقراراً في الأسبوع الرابع من شهر مارس. كما شهد هذا الأسبوع ارتفاعاً بسعر غرب خام تكساس الوسيط بنسبة 4%.

وبقدر تعلق الأمر بالتقارير الشهرية النفطية فقد أشار تقرير أوبك بشهر مارس إلى الارتفاع في مخزونات النفط رغم بدء سريان اتفاق عالمي لخفض الإمدادات. الأمر الذي ساهم برفع توقعات المنظمة للإنتاج من خارجها خلال عام 2017. علماً بأن ارتفاع هذه المخزونات لا يعود للولايات المتحدة فقط بل للمنطقة الأوروبية أيضاً. وأشار التقرير إلى هبوط إنتاج أعضاء المنظمة الـ 11 إلى 29.681 مليون برميل/ يوماً الشهر الماضي. إلا أنه من المتوقع أن يرتفع الإنتاج من خارج المنظمة بواقع 400 ألف برميل/ يوماً، وبزيادة 160 ألف برميل/ يوماً عن التقدير السابق. وأشار تقرير آخر صادر من وكالة الطاقة الدولية بشهر مارس إلى أن مخزونات النفط في أغنى دول العالم قدر ارتفعت للمرة الأولى منذ يوليو الماضي إلى 3.03 مليار برميل. وأشار تقرير الوكالة إلى أن الزيادات الفعلية في مخزون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لشهر يناير تشير إلى أن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت قد أن تبدأ بالانخفاض. وأبقت الوكالة على تقديراتها السابقة لنمو الطلب العالمي والبالغة 1.4 مليون برميل في عام 2017.

ويتناول المحور الثاني التطورات الاقتصادية الإقليمية، والذي يتضمن في هذا التقرير عرضاً وتلخيصاً لآخر تقرير صادر من صندوق النقد الدولي الخاص بدولة قطر، 3 مارس 2017. وكذلك عرضاً وتلخيصاً لآخر تقديرات الحسابات القومية الصادرة من المملكة العربية السعودية للربع الرابع لعام 2016. وعند الإشارة إلى تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بدولة قطر، يلاحظ التقرير تطور الإنتاج من الغاز الطبيعي من 2.2 مليون طن عام 1997 ليصل إلى 92 مليون طن عام 2013. الأمر الذي جعل دولة قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال. كما يشير التقرير إلى الدور الرئيسي للإيرادات من الموارد الهايدروكربونية في تمويل الموازنة العامة للدولة لتصل إلى 65% كمتوسط خلال الفترة 1994 – 2003 في خمس دول من دول مجلس التعاون ماعدا الإمارات التي تنخفض فيها هذه النسبة إلى 45%. وبناءً على الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية اتخذت دولة قطر عدة إجراءات لإعادة هيكلة الموازنة منها: زيادة أسعار بعض المنافع، ورفع أسعار الطاقة محلياً،

ورفع الرسوم على التبغ والمشروبات السكرية، والتخطيط لزيادة الرسوم على بعض الخدمات، والتزام الدولة بإدخال ضريبة القيمة المضافة بدءاً من أول يناير 2018، وتغيير بيئة عمل خطة التنمية الثانية (2017 – 2022) لتعمل على سعر برميل نفط يعادل 57 دولار.

ويشير تقرير الصندوق أيضاً الخاص بدولة قطر إلى أن تنفيذ الخطة الثانية يحتاج إلى موارد مالية بالإضافة إلى أن تكون العدالة بين الأجيال محل الاهتمام. وخدمة لهذا الغرض قام التقرير باختبار مدى الاستدامة المالية للخطة القطرية الثانية من خلال استخدام منهجية "الدخل الدائم". ووصل إلى عدة استنتاجات منها أنه في ظل الافتراضات الأساسية السائدة حالياً فسوف تكون المدخرات ملائمة عموماً عند عام 2021 للمحافظة على حصة ثابتة حقيقية للفرد من الإنفاق. أما الفارق بين العجز المالي الأولي Primary Deficit غير النفطي المتسق مع اعتبارات العدالة بين الأجيال (أي ذلك المستوى الذي سيسمح بالمحافظة على حصة الفرد من الإنفاق الحكومي ثابتاً، وبشكل حقيقي، حتى بعد نفاذ الثروة النفطية) فيقدر بحوالي 6% من الناتج المحلي غير النفطي السائد عام 2016. ويستطرد التقرير بالقول بأنه لغرض الوصول إلى العجز الأولي غير النفطي الأمثل (والذي يمثل حوالي 26% من الناتج المحلي غير النفطي عام 2021) فإن هناك حاجة إضافية لمزيد من الإيرادات غير النفطية والمطلوب تعبئتها من خلال سياسة مالية حصيفة (أي أن مستوى الإيرادات غير النفطية في عام 2021 يجب أن يكون ضعف السائد عام 2016). وسوف تزيد الحاجة لتعبئة مثل هذه الإيرادات غير النفطية مع اتجاه أسعار النفط للانخفاض أقل من المستوى السائد الآن، حتى تستطيع الدولة تحقيق العدالة بين الأجيال. وأشار التقرير في هذا المجال إلى العديد من البدائل لتعزيز الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب على دخول الأفراد والشركات، وعرض جدولاً مفصلاً لأشكال ضرائب الأعمال والشركات وضرائب الدخل السائدة حالياً في دولة قطر وباقي دول المجلس. وأخيراً اقترح التقرير خمس نقاط أساسية للإصلاح تستهدف إصلاح السياسة الضريبية، ومزيد من الشفافية، وأهمية تقييم الإصلاح الضريبي على الاقتصاد، والحد من الاستثناءات والضرائب الصفرية، والأمر الأهم أهمية العمل الجاد على تنويع مصادر الدخل.

أما فيما يتعلق باهتمام هذا المحور بآخر إصدارات الحسابات القومية السعودية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء والتي تغطي تقديرات الربع الرابع من عام 2016 بالأسعار الجارية والثابتة (2010=100). علماً بأن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي قد اعتمدت على طريقتين هما: طريقة

الإنتاج وطريقة الإنفاق. ووصل هذا الناتج بالربع الرابع من العام المذكور إلى 618,651 مليون ريال، أي بارتفاع 7.5% عن القيمة المناظرة في الربع الرابع من عام 2015 بالأسعار الجارية. في حين وصل هذا الناتج بالأسعار الثابتة في الربع الرابع من عام 2016 إلى 661,612 مليون ريال مقارنة بـ 653,820 مليون ريال في الربع الرابع من عام 2015 أي بارتفاع نسبته 1.19% وهو الأمر الذي يوضح مدى التأثير السعري في نسبة الارتفاع. وتوضح نتائج تقديرات الناتج الحكومي، والخاص، والنفطي مدى التأثير السعري في حالة الناتج المحلي الإجمالي الحكومي، وانخفاضه النسبي في حالة الناتج المناظر في القطاع الخاص، مع وضوح هذا التأثير في حالة الناتج النفطي.

أما فيما يخص تقدير الناتج بطريقة الإنفاق فقد تم التمييز بين الإنفاق المحلي (الطلب الاستهلاكي والاستثماري)، والطلب الخارجي (الصادرات + الواردات). وقد أوضحت نتائج التقديرات بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي الخاص، مع انخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي الاستثماري. أما الإنفاق الخارجي فقد شهدت الصادرات النفطية ارتفاعاً في حين شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضاً، مع سلوك الصادرات الخدمية نحو الارتفاع. أما فيما يخص الواردات فقد شهدت انخفاضاً بين الربعين الأخيرين من عامي 2015 و 2016.

وأخيراً تعرض المحور الثالث للتطورات الاقتصادية العالمية. بقدر تعلق الأمر بالتطورات الأمريكية فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي لآخر تقدير للربع الرابع من عام 2016، معدل نمو حقيقي قدره 2.1% مقارنة بالربع الثالث والبالغ 3.5%. وساهم الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ومخزون الاستثمار الخاص، والاستثمار الثابت في المساكن، والاستثمار الثابت في الأنشطة غير الإسكانية، والمساهمة الإيجابية للإنفاق الحكومي على مستوى الولايات والمحليات، بشكل إيجابي في معدل النمو الحقيقي. في حين ساهمت الصادرات، والإنفاق الحكومي الفيدرالي بشكل سلبي في هذا المعدل. وشهد معدل التضخم الأمريكي خلال شهر مارس 2017، والمعدل موسمياً، انخفاضاً بـ 0.3% عن الشهر الماضي. وساهم الانخفاض في بند الكازولين وخدمات التلفون اللاسلكي بشكل أساسي عن هذا الانخفاض. أما فيما يخص معدل البطالة فقد شهد انخفاضاً خلال شهر مارس بنسبة 0.2% عن شهر فبراير ولبصل المعدل إلى 4.5%. وترتب على ذلك ارتفاع عدد العاملين الحضريين بحوالي 98 ألف عامل، مع ارتفاع في عدد العمالة الفنية، وخدمات الأعمال،

والتعدين، مع انخفاض في عدد العاملين في تجارة التجزئة. وترتب على هذه التطورات انخفاض عدد العاطلين بـ 326 ألف، ووصل عدد العاطلين إلى 7.2 مليون.

أما فيما يخص التطورات الخاصة بالمجموعة الأوروبية فقد وصل معدل التضخم في شهر مارس 2017 إلى 1.5% مقارنة بـ 2.5% في شهر فبراير. وقد ساهمت المكونات التالية في معدل التضخم وهي: الطاقة التي شهدت أكبر ارتفاع، ثم الأغذية، ثم المشروبات الروحية، ثم التبغ، ثم الخدمات، ثم السلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة. أما فيما يخص معدل البطالة المعدل موسمياً فقد وصل في منطقة اليورو إلى حوالي 9.5% في شهر فبراير 2017 وبانخفاض من 9.6% في يناير 2017. أما في المجموعة الأوروبية فقد وصل معدل البطالة إلى 8.0% في فبراير وبانخفاض من 8.1% في يناير 2017. مع تقدير لعدد العاطلين بـ 19.7 مليون في المجموعة الأوروبية منهم 15.439 مليون في منطقة اليورو وذلك في فبراير 2017.